Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أثمر النخلُ والشجر والكرم على ما قد وضَعْتَه من المقاسمات ولم تَرُدّهم إلى ما كان عمر بن الخطاب... وضعه على أرضهم ونخلهم وشجرهم، وقد كانوا بذلك راضين وله محتملين، فقال أبو يوسف: أن عمر... رأى الأرضَ في ذلك الوقت محتملة لما وظّف عليها، ولم يقل حين وَضَعَ عليها ما وضع من الخراج إن هذا الخراج لازم لأهل الخراج وحتم عليهم، ولا يجوز لي ولمن بعدي من الخلفاء أن ينقص منه أو يزيد فيه، بل كان فيما قال لحذيفة وعثمان حين أتياه بخبر ما كان استعملهما عليه من أرض العراق: لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق..»[1] فتحميل الأرض ما لا تطيق هو الأساس الذي استند اليه في تقدير المقاسمة والتي استمر العمل بها بعد ذلك.

ويؤكد قدامة بن جعفر دور الوزير ابن يسار في المقاسمة ووضعها، إذ يذكر خلاصة رسالته إلى الخليفة المهدى التي «عرفّة فيها ما على أهل الخراج من الحيف ان الزموا مالا معلوما أو طعاما محدودا...» والتي يبين فيها الأسباب التي تدفع إلى «أن يجرى في معاملة أهل السواد إلى مثل ما فعله الرسول (ص) مع أهل خيبر فانه سلمها إلى اهلها بالنصف...» ثم حدد الطريقة التي ينبغي أن تحصّل الحبايات بها بما لا يضر المكلفين ولا يؤدي إلى خسارة الدولة[2].

وأما بالنسبة لانشاء ديوان الضياع فإن أول ذكر يرد في المصادر الإدارية والتاريخية والأدبية لهذا الديوان يرجع إلى زمن الخليفة هارون الرشيد[3] يذكر الجهيشارى عن أبي الفضل بن عبدالحميد، أن الرشيد «أمر لحمدونة باقطاعٍ غلّته مئة ألف درهم، وألف ألف درهم صلة، فصار كاتبها بالتوقيع إلى ديوان الضياع...»[4].

وذِكْر ديوان الضياع صراحة قد يشير إلى أن هذا الديوان كان قائما زمن المهدى، وأن اختصاصه الأول مرتبط بالاقطاع أو إلا قطاعات التي يبدو أن الخلفاء قد اكثروا من اطلاقها ابتداء من هذه الفترة، بحيث احتيج إلى انشاء ديوان خاص للأشراف على شؤونها. والأصل في ما يمكن اقطاعه من الأرض هو أرض الصوافي التي كانت تعتبر خاصة الأمام التي يحق له

(١) أبو يوسف، الخراج، تحقيق إحسان عبّاس، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢١١-٢١٢.

(٢) الخراج، ورقة ٨٨ب-٨٩أ. وانظر أبو يوسف، الخراج، ص ٥٠ (طبعة القاهرة ١٣٥٢ هـ) ص ١٥٢-١٥٣ (طبعة بيروت).

(٣) يذكر الجهيشارى ان المنصور بعد ما نكب وزيره المورياني سنة ١٥٣هـ/٧٧٠م. أعاد توزيع المناصب الإدارية في الدولة مثل الخاتم والرسائل والسر وديوان خراج البصرة ونواحيها وديوان خراج الكوفة وأرضها، ونفقاته والعرض عليه. (الوزراء، ص ١٢٤-١٢٥). وكان من بين من قلّد هذه المناصب صاعد مولى المنصور الذي ولي ضياعه. (المصدر ذاته، ص ١٢٤)، ولا يرد ذكر لديوان الضياع.

(٤) الوزراء، ص ٢٣٣-٢٣٤.